التي تناولتها اللجنة في سوريا مضادة للصهيونية . ولم ينل مطلب نسبة اكبر من هذه النسبة سوى الوحدة السورية والاستقلال »(٩٠) . وقالت اللجنة ايضا ان اغلبية السكان تؤيد ، بحسب رأيها ، منح الانتداب ــ اذا لم يكن بد من فرضه ــ للولايات المتحدة الاميركية بالدرجة الاولى ، وتليها بريطانيا في الدرجة الثانية ، بينما رفضت الوصاية الفرنسية من قبل الاكثرية . أما سبب تفضيل الانتداب الاميركي على غيره ، فهو ان الرئيس ولسون كان قد اعلن ، في ٨ كانون الثاني ١٩١٨ ، ما اسماه « النقاط الاربع عشرة » لتسوية المشاكل الناجمة عن الحرب بعد انتهائها . وقد نصت النقطة الخامسة من تلك النقاط على وجوب تسوية اية مشكلة استعمارية بما يتلاءم مع مصالح الشعوب المستعمرة ، لا وفقا لارادة القوى الاستعمارية فحسب . أما النقطة الثانية عشرة فقد اشارت الى امكانية منح الشعوب غير التركية ، ومن ضمنها العرب ، في الامبراطورية العثمانية ، حكما ذاتيا ، وهي مواقف كانت دول الحلفاء الأخرى ، خصوصا بريطانيا وفرنسا ، بعيدة عنها .

غير ان الرئيس ولسون لم يحرك ساكنا ، على الرغم مما اوردته لجنة كينغ ــ كراين بشأن مطالبة العرب بالاستقلال وحقهم في تقرير مصيرهم بانفسهم ، وهو الشعار الذي رفعته الولايات المتحدة عاليا ، وبالتالي امتنع ولسون حتى عن نشر تقرير اللجنة (الذي لم ينشر الا بعد ان تم اقرار الانتداب البريطاني على فلسطين) . ويبدو ان ولسون ، بموقفه هذا ، اراد عدم احراج الفرنسيين نظرا لمشاعر العداء لهم ، التي اوضحها التقرير ، ونتيجة الضغوط الصهيونية عليه ، خصوصا من قبل صديقه براندیس ، بسبب العداء للصهيونيين الذي اشار اليه التقرير ايضا . ولكن ، من ناحية ثانية ، كان ثمة مجال للشك في فعالية أية خطوة ، كان يمكن للرئيس ولسون ان يتخذها استنادا الى ذلك التقرير . ففي ذلك الوقت ازدادت في اميركا قوة التيار السياسي الداعي الى الاحجام عن زج البلد في مشاكل غير اميركية عموما ، وفي المشاكل الأوروبية خصوصا ، لدرجة ان الكونغرس رفض في ١٩ تشرين الثاني ١٩١٩ اتفاقية فرساي عندما عرضت عليه وكرر رفضه اياها بعد ان عرضت عليه مرة ثانية في ١٩ آذار ١٩٢٠ . ونتيجة هذا الموقف فقدت الولايات المتحدة ، عمليا ، كل تأثير فعال على مؤتمر الصلح ، وامتنعت ايضا عن الانضمام الى عصبة الأمم ، التي باشرت عملها في مطلع سنة ١٩٢٠ . ومتابعة لهذه السياسة ، قامت الولايات المتحدة ، خلال سنتي ١٩٢١ ــ ١٩٢٢ ، بعقد اتفاقات صلح منفردة مع الدول التي كانت في حالة حرب معها ، ومن ضمنها تركيا ــ ثم انطوت على نفسها لفترة غير قصيرة . وكانت اليابان ايضا قد حملت على اتخاذ موقف مماثل . وبذلك فتح المجال امام بريطانيا وفرنسا وايطاليا للتحكم في مؤتمر الصلح ومباحثاته وتأمين مصالحهما على الوجه الأكمل .

وعلى أية حال ، وحتى قبل وقوع هذه التطورات ، كانت دول الحلفاء الكبرى قد اتخذت قرارها بشأن مصير البلدان التي كانت خاضعة لحكم اجنبي ، ومن ضمنها بلدان المشرق العربي . ففي ٢٨ حزيران ١٩١٩ ، أي قبل تقديم لجنة كينغ ــ كراين تقريرها بشهرين تماما ، وقعت اتفاقية فرساي (وميثاق عصبة الأمم) . وفي التاسع من الشهر التالي صادقت المانيا على الاتفاقية ، على ان يبدأ سريان مفعولها في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٠ . و « اخترعت » عصبة الأمم نظام حكم جديداً ، ضمنته ميثاقها ، لتطبيقه على شعوب الدول